UN LIBRARY
MAY 20 1980
UN/SA COLLECTION

A

A/CONF.94/15

الأمم المتحدة

المؤتمر العالمي
لعقد الأمم المتحدة للمرأة :
المساواة والتنمية والسلم

كوبنهاغن ، الدانمرك
١٤ ـ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠

تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والمعقود في نيودلهي في الفترة من ٥ الى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ *

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال المؤقت

* هذه النسخة المختصرة من التقرير قدمت أصلا الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السادسة والثلاثين ، وذلك تحت الرمز E/ESCAP/187 .

80-05255

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	– خلفية الموضوع	١ – ٤	٢
ثانيا	– تنظيم الاجتماع التحضيري الاقليمي	٥ – ٢٤	٣
ثالثا	– موضوع عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم	٢٥ – ٤٠	٧
	ألف – بحث الموضوع	٢٥ – ٢٨	٧
	باء – التوصيات	٢٩ – ٤٠	٧
رابعا	– الموضوع الفرعي للعقد : " العمالة والتعليم والصحة " ؛ التوصيات : مبادئ توجيهية لخطة عمل	٤١ – ٤٤	١٢
	ألف – العمالة	٤١ – ٤٢	١٢
	باء – التعليم	٤٣	١٤
	جيم – الصحة	٤٤	١٦
خامسا	– توصيات مقدمة الى الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة	٤٥ – ٥١	١٧
	ألف – توصيات مقدمة الى الامم المتحدة ...	٤٨	١٧
	باء – توصيات مقدمة الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ..	٤٩	١٧
	جيم – توصيات مقدمة الى هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة	٥٠ – ٥١	١٩
سادسا	– توصيات عامة مقدمة الى حكومات المنطقة	٥٢	٢٠
سابعا	– اعتماد التقرير	٥٣	٢٠

أولا ـ خلفيـة الموضوع

١ ـ أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ السنة الدولية للمرأة انطلاقا من الاعتراف المتزايـد بـأن مشاركة المرأة كاملة ومتساوية أمر جوهرى بالنسبة للتنمية والسلم في العالم . وقد كان الحدث البارز في السنة الدولية المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة الذى عقد في مكسيكو سـيتي في الفترة من ١٩ حزيران/ يونيـه الى ٢ تموز/ يوليه ١٩٧٥ . وكان الانجاز الكبير للمؤتمر هو اعتماد خطـة عمل عالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة مثلت توافقا عالميا في الآراء بشأن ما ينبغي القيـام به لتحسين أحوال المرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٢ ـ وتمخضت السنة الدولية للمرأة والمؤتمر عن نتيجة مباشرة أخرى هي اعلان الجمعيـة العامة الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٥ عقدا للأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، كفترة زمنية للقيام خلالها بتدابير محددة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية تستهدف تنفيـذ التوصيات الواردة في خطة العمل العالمية .

٣ ـ كذلك أوصى مؤتمر مكسيكو بعقد مؤتمر دولي آخر للمرأة في منتصف العقد ، أى فـي عـام ١٩٨٠ .

٤ ـ وقد عقد الاجتماع التحضيرى الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، إعدادا للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة لعام ١٩٨٠ واستجابة لقرار المجلس الاقتصـادى والاجتماعي ٢٠٦٢ (د ـ ٦٢) المؤرخ في ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٧ . وفي ذلك القرار ، دعيـت اللجان الاقليمية للأمم المتحدة الى أن تنظر ، في أقرب فرصة ، في طرق ووسائل المساهمة علـى نحو فعال في المؤتمر العالمي ، بما في ذلك امكانية عقد حلقات دراسية أو اجتماعات على الصعيـد الاقليمي لبحث مواضيع المؤتمر ، وذلك قبل عام ١٩٨٠ . وقد وجه طلب مماثل في الدورة السابعـة والعشرين للجنة المعنية بمركز المرأة . وكذلك أقرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في دورتيهـا الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين خطة عقد الاجتماع .

ثانيا ـ تنظيم الاجتماع التحضيرى الاقليمي

٥ ـ استضافت حكومة الهند الاجتماع التحضيرى الاقليمي ، الذى عقد في نيودلهي في الفترة من ٥ الى ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

٦ ـ وكانت الأهداف الرئيسية للاجتماع هي :

(أ) استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل العالمية والاقليمية ، مع التأكيد بوجه خاص على التقدم المحرز في مجال انشاء أجهزة وطنية لادماج المرأة في عملية التنمية ؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية وخطة عمل للنصف الثاني من العقد ؛

(ج) تحديد القضايا والمشاكل الملحة وذات الأهمية الحاسمة التي تمس المرأة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتحديد استراتيجيات قصيرة الأجل وخطط طويلة الأجل لحل هذه المشاكل .

٧ ـ وحضر الاجتماع ممثلون عن ٢٦ بلدا عضوا ، هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، واندونيسيا ، وايران ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبوتان ، وتايلند ، وجمهورية كوريا ، وسرى لانكا ، والصين ، وفرنسا ، والفلبين ، وفييت نام ، وكمبوتشيا الديمقراطية ، وماليزيا ، وملديف ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، ومنغوليا ، ونيبال ، ونيوزيلندا ، والهند ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان . وحضر المؤتمر أيضا ممثلو ٢٣ منظمة غير حكومية لها مركز استشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وبالاضافة الى ذلك ، مثلت ١٠ من الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة ومؤسستان اقليميتان.

٨ ـ وأعرب ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وفييت نام ، ومنغوليا ، عن تحفظات فيما يتعلق بمؤهلات أحد البلدان . وشرح الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تمثيل ذلك البلد متفق مع مقرر الجمعية العامة ذى الصلة بهذا الموضوع .

افتتاح الاجتماع

٩ ـ افتتح الاجتماع سعادة شرى نيلام سانجيفاريدى ، رئيس جمهورية الهند . وألقى كل من الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والسيدة لوسيل مير ، الأمينة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، بيانا افتتاحيا . وقدمت سعادة السيدة لاسيجا سويتانتو ، الوزيرة المساعدة لشؤون المرأة باندونيسيا ورئيسة وفد بلدها ، اقتراحا بالشكر باسم جميع الوفود .

١٠ ـ ولاحظ الرئيس ريدى في خطابه الترحيبي الوعي المرهف في العالم بالحاجة الى ادماج المرأة على نحو أكمل في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

١١ ـ وقال ان استراتيجيات التنمية يجب ألا تقف عند ضمان المساواة بل لابد أن تسعى الى تمكين المرأة من الاستفادة من تلك الاستراتيجيات ؛ وانه ينبغي أن تكون حاجات المرأة ملموسة في

القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وألا تقتصر على القطاع الاجتماعي والرعاية الاجتماعية فقط . كما ينبغي أن تعمل الاستراتيجيات الجديدة على اقامة مجتمع ينبغي أن تتحول فيه السيطرة وعلاقة التبعية بين الرجل والمرأة الى زمالة وتفاهم متكافئين ، في اطار البيت وخارجه على السواء .

١٢ — وأوضحت الأمينة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، في بيانها ، أن المؤتمر العالمي الذى سيعقد في كوبنهاغن في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، سيقيّم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية التي اعتمدت في المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في مكسيكو سيتي في عام ١٩٧٥ . وقد ولدت سنة ١٩٧٥ ادراكا أوسع بالأدوار التي تقوم بها المرأة ، هذه الادوار التي لا تنطبي فحسب وظيفتها التقليدية الحيوية في انجاب الأطفال ، بل وأيضا وظائفها وحقوقها ومسؤولياتها كمواطن وكشخص قادر على الاشتراك على نحو أكمل وأكثر ايجابية في تنمية المجتمعات والاقتصادات .

١٣ — وقالت ان للمرأة دورا مناسبا وأساسيا في عملية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وعادل . وان تجربة منطقة آسيا والمحيط الهادئ ذات صلة خاصة بالموضوع نظرا الى أن أكبر نسبة من السكان الاناث في العالم يقطنون تلك المنطقة .

١٤ — وشددت على الحاجة الى وجود الارادة السياسية والاعتراف الواضح بدرجة الحاح توجيه أعلى أولوية لوضع تدابير تستهدف تحسين حالة المرأة ومساهمتها في التنمية . وذكرت انه عن ذلك الطريق فحسب يمكن حل مشاكل التنمية الخطيرة المتصلة بالسكان ، والأغذية ، والبيئة ، والطاقة ، والهجرة من الريف الى الحضر . وتحسين توزيع الدخل ، والعدالة الاجتماعية .

١٥ — وذكر المدير التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في بيانه الافتتاحي ، انه خلال الفترة ١٩٨١ — ١٩٨٥ ، استهدفت اللجنة أن تركز تركيزا أكبر على ثلاثة مجالات محددة هي تأييد الحاجة الملحة الى ادماج المرأة في التنمية واشراكها فيها ، وخلق بيئة مناسبة لمساهمتها في المجتمع ، وانشاء آليات في اطار الهياكل الحكومية لبدء وتنفيذ برامج من أجل المرأة ، وتحديد المجالات ذات الأهمية الحاسمة والتي لها الأولوية بين اهتمامات الحكومات ، بغية أن يجرى تركيز البرامج والأنشطة على القضايا ذات الأهمية الحاسمة التي تمكن المرأة من الاستمتاع بحياة أكثر ثراء وارضاء .

١٦ — ومضى يقول ان ديناميات التنمية تؤثر دائما على المرأة إما ايجابا أو سلبا . ففي المناطق الريفية ، على سبيل المثال ، تحدث دوما تغييرات تترتب عليها آثار بالنسبة للمهام التي تضطلع بها المرأة ، وبالنسبة لمضمون حياتها اليومية ونوعيتها . ومن الواضح أن الأثر على المرأة يكون سلبيا أحيانا ، حين يؤثر ادخال الآلات ، مثلا ، على أنشطة عملها التقليدية المتصلة بزرع المحاصيل وحصدها . ويزيد الحالة تعقيدا أن الهيئات الموكل اليها اتخاذ القرارات والمسؤوليات التشغيلية نادرا ما يكون فيها ما يكفي من المندوبات اللائي يمكنهن عرض وجهة نظرهن بفعالية وضمان عدم اضرار النتائج بمصالحهن .

١٧ — وقامت مساعدة وزيرة شؤون المرأة في الحكومة الاندونيسية ، في معرض تقديم اقتراح الشكر الى الرئيس ريدى ، بالاعراب عن التقدير الى رئيس جمهورية الهند لقيامه بافتتاح الاجتماع ولكرم حكومة الهند باستضافته . وذكرت المقصد العام للاجتماع ، وهو استعراض ما تم انجازه في بلدان

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ مؤتمر مكسيكو في عام ١٩٧٥ حين اعتمدت خطة العمل العالمية لتوفير المبادئ التوجيهية الأساسية لرفع مركز المرأة والتعجيل باد ماجها في التنمية واشتراكها فيها .

انتخاب أعضاء المكتب

١٨ — انتخبت سعادة السيدة ساستهيافاني موشهو ، وزيرة الرعاية الاجتماعية (الهند) رئيسة للمؤتمر ؛ وانتخبت السيدة لاسنجاه سويتانتو (اندونيسيا) ، والسيدة كارولين م . ويلتشاير (استراليا) والسيدة ب. خينميديخ (منغوليا) نائبات للرئيسة ؛ وانتخبت السيدة رشيدة باتل (باكستان) مقررة للمؤتمر ، والآنسة فيليسيا دوبونابا (بابوا غينيا الجديدة) مقررة مشاركة .

جدول الأعمال

١٩ — أقر جدول الأعمال التالي :

١ — افتتاح الاجتماع

٢ — انتخاب أعضاء المكتب

٣ — اقرار جدول الأعمال

٤ — تكوين اللجان وتنظيم الأعمال

٥ — استعراض وتقييم التقدم المحرز في بلوغ أهداف العقد على الصعيد الوطني ، مع التأكيد بصفة خاصة على التقدم المحرز في انشاء أجهزة وطنية لاد ماج المرأة في عملية التنمية ، مع وضع الأهداف الرئيسية المتعين انجازها في النصف الأول من العقد نصب العين

٦ — (أ) تحديد القضايا والمشاكل ، الملحة وذات الأهمية الحاسمة ، التي تمس المرأة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

(ب) تحديد الاستراتيجيات القصيرة المدى والخطط الطويلة الأجل لحل هذه المشاكل خلال النصف الثاني من العقد ، مع التأكيد بصفة خاصة على أهداف العقد " المساواة والتنمية والسلم " وعلى المواضيع الفرعية " العمالة والتعليم والصحة "

٧ — وضع مبادئ توجيهية وخطة عمل للنصف الثاني من العقد (١٩٨١—١٩٨٥)

٨ — تحديد التدابير التي ستتخذها الوكالات في اطار منظومة الأمم المتحدة لتعزيز أهداف العقد

٢٠ — وتقررت الدعوة الى عقد أربع حلقات تدريبية للمداولة بشأن أربعة مواضيع مضمونية كما يلي : الفريق الأول : العمالة ، والفريق الثاني : الصحة ، والفريق الثالث : التعليم ، والفريق الرابع : (أ) المساواة والتنمية والسلم ؛ (ب) مراقبة وتقييم السياسة والأجهزة ، والتمويل على صعيد التخطيط الوطني .

الورقـات القطـرية

٢١ - تم تقديم أو تعميم ورقات قطرية من قبل الدول الآتية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكيـة السوفياتية ، واستراليا ، واندونيسيا ، وايران ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباكستان ، وبنغلاديش، وبوتان ، وتايلند ، وجمهورية كوريا ، وسرى لانكا ، والصين ، والفلبين ، وفييت نام ، وكمبوتشيا الديمقراطية ، وماليزيا ، ومالديف ، ومنغوليا ، ونيبال ، والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان .

٢٢ - وقد اتضح من الورقات القطرية أن اعلان الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة وعقد المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في مكسيكو كان لهما أثر كبير في تركيز الانتباه على ادماج المرأة في التنمية ، وفي اعتماد برامج محددة في ذلك المجال في بلدان المنطقة .

٢٣ - وقد عالجت الورقات القطرية الأحوال القائمة في البلدان ، والتقدم المحرز والعقبات التي ووجهت في جهودها الوطنية الرامية الى ادماج المرأة في عملية التنمية خلال النصف الأول من عقد الأمم المتحدة للمرأة ، وتضمنت اقتراحات وخطط لادماج المرأة في التنمية في النصف الثاني من العقد . كذلك استشهدت الورقات بالأحكام الدستورية التي تقضي بالمساواة وعدم التمييز ضد المرأة ؛ وقد أنشأت بلدان كثيرة جهازا حكوميا خاصا لادماج المرأة في التنمية .

٢٤ - ومن أجل توفير مرجع موضوعي لمداولات المؤتمر ، قدمت أمانة المؤتمر وثيقتين . وأولى هاتين الوثيقتين عنوانها " استعراض وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت على الصعيد الوطني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بلوغ الحد الأدنى للأهداف المحددة في الفقرة ٤ من خطة العمل العالمية وأهداف خطة العمل الآسيوية " ، أعدتها الأمانة على أساس الردود التسعة التي وردت اجابة على الاستبيان بشأن القيام في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ بتنفيذ خطة العمل العالمية الصادرة عن مقر الأمم المتحدة . والوثيقة الثانية ، التي أعدتها الأمانة أيضا كورقة عمل ، تقوم على الردود الواردة من ١١ بلدا ، وعنوانها : " مشروع خطة العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، الذى يهدف الى تنفيذ خطة العمل العالمية وخطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ " .

ثالثا ـ موضوع عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم

ألف ـ بحث الموضوع

٢٥ ـ رأى المشتركون انه لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة ، لابد من توضيح معنى موضوعه وهو " المساواة والتنمية والسلم " لكافة مستويات المجتمع . لذلك رئي أن من اللازم تحديد مصطلحات الموضوع .

٢٦ ـ ف " المساواة " ينبغي ألا يقتصر معناها على مجرد المساواة القانونية أو القضاء على التمييز ، أو القول بأنه لا فرق هناك بين الرجل والمرأة ، بل يجب أن تشمل المساواة في الحقوق والمسؤولية وفرص اشتراك المرأة في التنمية لا بوصفها منتفعة بها فحسب بل كعناصر نشيطة . ويفترض هذا مسبقا توفير المساواة في الوصول الى الموارد والسلطة ، بما في ذلك سلطة الاشتراك بنشاط في تخصيص الموارد وسائر أنشطة اتخاذ القرارات على جميع مستويات المجتمع .

٢٧ ـ و " التنمية " تعني التنمية الشاملة ، بما فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وسائر أبعاد الحياة الانسانية . فحياة المرأة تتأثر بدرجة أكبر من حياة الرجل ، بكافة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك على نحو ايجابي أحيانا وسلبي أحيانا أخرى . لذلك ينبغي ألا تعتبر تنمية المرأة مجرد اهتمام بالتنمية الاجتماعية فحسب ، بل عنصرا جوهريا لجميع أبعاد التنمية ، من أجل أن تسفر التنمية عن المساواة والعدالة والرخاء .

٢٨ ـ وفيما يتعلق بـ " السلم " لابد من القول انه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون سلم . ولا يمكن أن يدوم السلم دون تنمية ودون القضاء على أوجه عدم المساواة والتمييز على جميع المستويات . وان مساواة المرأة وادماجها الكامل في جميع جوانب التنمية واتخاذ القرارات يساعد على تأمين السلم . ويجب توجيه اهتمام خاص الى الطرق التي يمكن أن تكفل اشتراك المرأة الكامل في مستويات السياسة وفي أنشطة اتخاذ القرارات .

باء ـ التوصيات

٢٩ ـ لتلك الغاية ، وضعت التوصيات التالية لتنفيذها على الصعيد الوطني في مجالات السياسة ، والأجهزة ، والتشريع ، وتخصيص الموارد ، والمراقبة والتقييم ، وجمع البيانات ، والتغييرات في المواقف .

١ ـ السياسة

٣٠ ـ ان الارادة السياسية من جانب الحكومات الوطنية أمر حتمي لزيادة ادماج المرأة في التنمية . وفي حين يمكن للأجهزة الوطنية أن تضطلع بمهام قيّمة للغاية في ترجمة تلك الارادة الى عمل ، فان

حتمية الحفاظ على الارادة السياسية لا تقل عن ذلك . وتبين التجربة الوطنية لبلدان في المنطقة أن وجود المنظمات النسائية ، وخاصة على مستوى القواعد الشعبية ، يوفر قوة جبارة في خلق الارادة السياسية والحفاظ عليها . لذلك فقد أوصى الاجتماع بأن تقوم الحكومات الوطنية ، من الوجهة السياسية ، بتعزيز المنظمات النسائية على المستوى الشعبي . ونظرا الى أن معظم السكان الاناث في المنطقة يعيش في المناطق الريفية ، فينبغي توجيه أعلى أولوية الى مساعدة هذه المنظمات ذات المستوى الشعبي في عملها في أوساط المرأة الريفية للأسباب التالية :

(أ) تعبئة المرأة لكي يتسنى لها الافصاح عن حاجاتها واهتماماتها ؛

(ب) وتشجيع المرأة على تنظيم نفسها من أجل الحصول على التعليم ومتابعة أنشطة مثمرة ومن أجل التمكن من الوصول الى الموارد الانمائية المطلوبة ؛

(ج) وتأمين حماية المرأة ضد الاستغلال والتمييز والظلم .

٢ — الأجهزة

٣١ — أظهرت التجربة التي خاضها عدد من البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن وجود أجهزة وطنية أو نواة تنشأ في اطار الحكومات الوطنية كان أداة هامة في مجال تعزيز ادماج المرأة في التنمية بوصفها عاملا نشيطا ومنتفعا . وأظهرت أيضا انه سيلزم المزيد من الدعم والموارد وتحديد الأدوار والمهام من أجل اضفاء مزيد من الفعالية على تلك الأجهزة . وينبغي لتلك الأجهزة أن تؤمن اشتراك المرأة وادماجها في جميع مجالات الحياة الوطنية ، مع اشارة خاصة الى الموضوع الفرعي " العمالة والصحة والتعليم " لخطة العمل في النصف الثاني لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم " . ولذلك وضعت التوصيات التالية :

(أ) تعزيز الأجهزة الوطنية القائمة بالفعل في بلدان المنطقة عن طريق تخصيص مزيد من الموارد البشرية والمادية والمالية .

(ب) تحديد مهام تلك الأجهزة تحديدا واضحا ، على أن تشمل مايلي :

' ١ ' جمع المعلومات والبيانات ؛

' ٢ ' جعل جميع الوكالات والمؤسسات تتحسس باحتياجات المرأة وضرورة تعزيز ادماج المرأة في التنمية ؛

' ٣ ' مراقبة وتنسيق السياسات والبرامج لتنمية المرأة في جميع القطاعات ؛

' ٤ ' التخطيط لاشتراك المرأة اشتراكا كاملا في عملية اتخاذ القرارات وفي التنمية ، بما في ذلك انشاء المؤسسات عند الاقتضاء ؛

' ٥ ' الاتصال بالمنظمات غير الحكومية وبالمرأة في جميع المستويات لتحديد احتياجاتها ؛

(ج) ومن أجل الاضطلاع بهذه المهام على نحو فعال ، ينبغي أن يتوفر للجهاز الوطني موارد بشرية ومالية كافية وأن تسعى الى وضع ترتيب مؤسسي مركزي على أعلى مستوى تنفيذي ممكن في

اطار ادارة أو وزارة مناسبة . وينبغي انشاء وحدات صغيرة تعالج موضوع تنمية المرأة في مختلف ادارات أو وزارات الحكومات الوطنية ، خاصة تلك المعنية بالزراعة ، والصناعة ، والعمالة ، والتعليم ، والصحة ، والاصلاحات القانونية ، والتشريع ، وظروف العمل ، تكملها ترتيبات مؤسسية على المستوى الوطني الفرعي وترتيبات مؤسسية مناسبة على المستوى المحلي وهيئات استشارية مستقلة حيثما تلزم .

٣ - التشريع

٣٢ - رغم أن التشريع في حد ذاته لا يستطيع تغيير المواقف ، فانه يمثل خطوة هامة في طريق تحقيق المساواة الحقيقية للمرأة بتوفير أساس قانوني لاجراء تغيير في السلوك .

٣٣ - وهكذا فانه مع الاعتراف بأهمية التشريع ، لابد من الاستمرار في تطبيق استراتيجية للقضاء على التمييز في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن طريق سنّ القوانين المناسبة. وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي اتخاذ خطوات لكفالة مايلي :

(أ) ادخال اصلاحات في القوانين والاجراءات ، وخاصة في القوانين التي تمس المحاكم الخاصة التي تعالج النزاعات العائلية والزوجية ، كيما تتمكن تلك المحاكم من الفصل في القضايا في حدود فترة زمنية محددة ، فتكفل بهذا سرعة اقامة العدل ؛

(ب) خلق وعي بالحقوق والمسؤوليات القانونية بين جميع النساء عن طريق برامج التعليم والاتصال ؛

(ج) تنظيم مناقشات بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على القوانين بين مجموعات مهنية مختلفة من النساء والرجال ، وخاصة في اطار المهن القانونية والقضائية ، نظرا الى أن القوانين تكتسب مغزى محددا عن طريق تفسير اولئك لها ؛

(د) توفير معونة قانونية مؤسسية وخدمات استشارية للمرأة لتمكينها من ممارسة حقوقها القانونية ؛

(هـ) توفير خدمات دعم وتأهيل للمرأة التي تفقد دعم الأسرة أو المجتمع لدى محاولتها للحصول على حقوقها القانونية ؛

(و) بحث درجة الحماية أو الظلم ، والمساواة أو التمييز التي تمس المرأة بموجب قوانين العرف غير النظامية بغية ادراجها أو رفضها في الاطار القانوني النظامي ، حيث أن قطاعات كبيرة من السكان في المنطقة لاتزال تحكمها هذه الأعراف ، التي لا تمارس عليها القوانين النظامية الا أثرا ضئيلا ؛ وينبغي ايضاح الفروق بين القوانين النظامية والأعراف من حيث أثرها على الادوار التي تقوم بها المرأة في مختلف مستويات المجتمع وعلى مركزها فيها ، وذلك لتوفير الحافز المطلوب لاجراء تغيير في المواقف والقيم على جميع مستويات المجتمع ؛

(ز) الغاء القوانين التي تميز ضد المرأة فيما يتعلق بحقوق الارث والملكية والاشراف على الممتلكات ؛

(ح) اعادة دراسة التشريع القائم ، واتخاذ خطوات ايجابية لسنّ تشريع جديد يعزز مصالح المرأة ؛

(ط) إلغاء القوانين والنظم التي تمنع الاشتراك النشيط للمرأة في المجالات الاقتصادية؛

(ى) تعزيز حقوق المرأة في الملكية ، بما في ذلك الملكية المشتركة والملكية التضامنية للأرض في مجموعها ، لمنح المرأة المنتجة التي يغيب عنها زوجها حقوقا قانونية نافذة في اتخاذ القرارات بشأن الأرض التي تديرها ؛

(ك) اعتماد تدابير تكفل حصول المرأة على فرص عادلة في الوصول الى الأرض والأنعام وسائر الاصول الانتاجية ؛

(ل) منح المرأة عضوية كاملة وحقوقا ومسؤوليات متساوية في التصويت في المنظمات مثل جمعيات المستأجرين ، واتحادات العمال ، والتعاونيات ، واتحادات الائتمان ، ومنظمات المستفيدين باصلاح الأراضي وبرامج التنمية الريفية الأخرى .

٤ - تخصيص الموارد

٣٤ - ان احتياجات المرأة ومشاكلها تغطي عددا من القطاعات . ومن ثم فان ادماج المرأة في التنمية يجب أن يأخذ في الاعتبار طابعه المشترك بين القطاعات والمتعدد الأبعاد . ولذلك فمن الضروري ألا تقتصر حلول مشاكل المرأة وتخصيص الموارد لسد حاجاتها على أى قطاع معين ، وأن تشمل مايلي :

(أ) توجيه نسبة كافية وفعالة من الموارد الى برامج تهدف الى تنمية المرأة ضمن كل قطاع على كل من المستويين الوطني والمحلي ؛ وينبغي تخصيص موارد كافية كي تسمح باجراء مراقبة وتقييم مستقلين للبرامج الانمائية القطاعية العامة المذكورة ؛

(ب) تحديد أهداف مادية ومالية للوكالات المنفذة لجميع برامج التنمية ، لكفالة اتاحة الفوائد المستهدفة من جميع البرامج للمرأة والرجل على حد سواء .

٥ - المراقبة والتقييم

٣٥ - ينبغي أن يكون الجهاز الوطني للتخطيط من أجل المرأة مسؤولا أيضا عن مراقبة وتقييم البرامج لضمان أن تعود الفوائد المستهدفة على المرأة وللقضاء على أى آثار سلبية عليها .

٦ - جمع البيانات

٣٦ - سارت الممارسة ، في مجال جمع البيانات وجدولتها وتصنيفها واستعراضها وتحليلها ، على اسقاط المرأة وسادتها من الحساب أو الاعتبار ، لذلك يلزم ما يلي :

(أ) وضع تحليل للبيانات حسب الجنس لكفالة استخدام هذه الاحصاءات في تخطيط السياسات والبرامج التي تمس المرأة لتحديد مجالات التخطيط للمرأة .

(ب) ينبغي جعل هذه البيانات متاحة ونشر المعلومات عن المرأة ؛

(ج) اشراك المزيد من النساء اشراكا نشيطا في سرد البيانات وجمعها وتحليلها ؛

(د) ادراج " العاملين لحساب الأسرة بدون أجر " وجميع العاملين في أعمال مجانية في تعريف " العامل " ؛

(هـ) تدريب العاملين في مجال جمع البيانات وتحليلها وتوجيههم في مجالات عمل المرأة والأفكار المتصلة بالمرأة ، ذات الجوانب المتعددة الأوجه ، بحيث يصبح جمع البيانات أكثر واقعية وفعالية .

٧ - التغييرات في المواقف

٣٧ - ينبغي الاعتراف بالدور الخاص الذى تستطيع وسائط الاعلام أن تقوم به في تغيير المواقف ازاء المرأة وفي تصوير دورها الكامل والمتغير في المجتمع . وعلى الحكومات ، ووسائط الاعلام نفسها عند الاقتضاء ، أن تنشئ هيئات استشارية مستقلة و/أو وحدة خاصة داخل الادارات ذات الصلة ، لمراقبة سياسات وبرامج وسائط الاعلام (بما في ذلك الاعلانات) ، ولوضع توصيات بالتغييرات اللازمة . وينبغي لهذه الأجهزة أن تشجع أيضا اشتراك المرأة بصورة أكمل وأنشط على جميع مستويات السياسة واتخاذ القرارات في اطار مؤسسات وسائط الاعلام .

٣٨ - وينبغي بذل جهود خاصة لاقامة برامج تدريبية للعاملين في وسائط الاعلام على جميع المستويات وذلك لتمكينهم من ايلاء الاعتبار الكافي لأولويات المرأة ومصالحها ، ولتصوير الأدوار المعقدة والمتنوعة لجميع النساء ومساهمتهن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية تصويرا دقيقا .

٣٩ - وقد لعب النظام التعليمي دورا حيويا في تحديد وخلق قيم ومواقف جديدة . وعمل أيضا على تدريب الناس للعمل في الحكومة ووسائط الاعلام وفي المستويات العليا للمنظمات الاجتماعية في الصناعة والسياسة ومؤسسات العمل الاجتماعي ، ألخ . وما لم يقبل النظام التعليمي المسؤولية عن تعزيز أهداف العقد ، فان تغيير المواقف سيزداد صعوبة . وينبغي أن تكون تلك مهمة معلنة بصراحة من مهام النظام برمته .

٤٠ - وقد عمل قطاع التعليم العالي منذ وقت طويل في دراسة أثر التنمية والتغيير الاجتماعي ، بيد أنه من المؤسف أن القطاع لم يضطلع الا ببحث قليل عن المرأة حتى وقت قريب جدا . ومعظم هذا النوع من البحث لا يزال يقوم به أفراد خارج الجهاز الجامعي ولا ينعكس في مناهج البحث والتدريس لتلك المؤسسات . ومن المحتم تشجيع الجامعات على تعزيز برامج البحث المنهجة والمنظمة بشأن المرأة على مختلف مستويات المجتمع . ويمكن أيضا أن يوفر هذا البحث مصدرا لتقييم الجهود الحكومية من جانب الوكالات غير الحكومية . وتدعو الحاجة الى توفير موارد خاصة للجامعات ومؤسسات البحث لذلك الغرض .

رابعا ـ الموضوع الفرعي للعقد : " العمالة والتعليم والصحة "

التوصيات : مبادئ توجيهية لخطة عمل

ألف ـ العمالة

٤١ ـ أوصي بالمبادئ التوجيهية التالية فيما يتعلق بعنصر العمالة من الموضوع الفرعي للعقد : " العمالة والتعليم والصحة " :

(أ) ينبغي أن تفرد برامج التدريب الوطنية حصة معينة للمرأة

(ب) ينبغي انشاء هيئة تنسيقية متعددة القطاعات ومتعددة الاختصاصات تعنى بجميع المسائل المتصلة بالمرأة على أعلى مستوى تنفيذي ممكن ، وتمثل فيها المرأة والمنظمات النسائية تمثيلا واعيا وتدعمها وحدات تنشأ في اطار المعاهد الانمائية (مثل المعاهد الائتمانية والتأسيسية) والادارات والوكالات الرئيسية ، في مجال الزراعة والصناعة والعمل والتعليم والصحة والتدريب ،الخ ، وتكون ذات ترتيبات مؤسسية على الصعيدين دون الوطني والمحلي .

(ج) ينبغي استخدام جميع ما هو متاح من الموارد والدعم على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية لتحقيق تلك الغاية . ويشمل هذا أيضا انتشار المشاريع النموذجية الناجحة لا في البلد الأصلي فحسب بل وأيضا في بلدان المنطقة .

(د) ينبغي ألا يكون التدريب الوظيفي قاصرا على الناحية المهنية فقط ، بل أن يكون ذا طبيعة تقرن التدريب بالعمل ، وأن يشمل المرأة ويرضي حاجاتها ، على وجه التحديد .

(ه) ينبغي أيضا أن تشمل حماية المرأة أثناء العمل النظر في الناحية الصحية للمناولات .

(و) ينبغي تعزيز الأسرة بوصفها وحدة أساسية حيوية بالنسبة لاقامة مجتمع مستقر .

(ز) ينبغي الاعتراف بأن عمل المرأة في البيت ذو قيمة اقتصادية . وينبغي توجيه اعتبار واف للمساعدة التي تقدمها ربات البيوت ومدبرات المنازل ؛ وينبغي توفير مخصصات كافية في الميزانية للبرامج التدريبية التي تستهدف تحسين مهارات مدبرات المنازل في ادارة البيوت .

(ح) ينبغي للحكومات والموظفين والاتحادات أن تتعاون في وضع برامج ، خاصة للتدريب واعادة التدريب ، من أجل القضاء على التصنيف النمطي لبعض الوظائف الى " وظائف للذكور " و "وظائف للاناث " ومن أجل القضاء على التمييز الوظيفي في مجالات التصنيف والتوظيف والترقية وممارسات خفض النفقات .

(ط) على جميع وكالات التنمية في القطاعات المختلفة (مثل الزراعة ، الصناعة ، التعليم ، الصحة ، الاسكان ، الخ) أن تضطلع ، بوصف ذلك مسألة من مسائل السياسة العامة ، بتعزيز زيادة عمالة المرأة ، وأن تقوم ، تحقيقا لتلك الغاية ، بتخصيص الموارد للاضطلاع ببرامج لتوظيف المرأة وتدريبها ، وتوفير خدمات داعمة (مثل رعاية الطفل ، الاسكان ، النقل ، الخ) ، وغير ذلك من المدخلات الجوهرية (الخدمات الائتمانية ، تسهيلات التسويق ، المواد الخام ، الخ) .

(ى) ينبغي أن تعتمد جميع خطط التنمية ، في مرحلة ما قبل التخليل ، الى دراسة حاجات المرأة من العمالة ، وحاجاتها المحددة والمتعلقة بوضعها ، والأثر الذى يمكن أن تحدثه البرامج والمشاريع الانمائية المقترحة على حالة العمالة القائمة بالنسبة للمرأة في ذلك المجال/القطاع ، وذلك من أجل تجنب الأثر السلبي وكفالة تضمين تصميم المشروع خطوات تصحيحية .

(ك) ينبغي في تقييم برامج التنمية التركيز على أثر تلك البرامج على حالة عمل المرأة ، من أجل دراسة ما اذا كانت أعمال المرأة قد تحولت عن أدوار عملها السابقة ، سواء كانت عاملة بأجر أو بدون أجر (خاصة في المناطق الريفية والأحياء الحضرية المتخلفة حيث تعمل النساء في مختلف الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي) .

(ل) ينبغي بذل جهود لمساعدة المرأة ، سواء كانت في مهن غير منظمة مدفوعة الأجر أو مجانية ، أو في المناطق الريفية أو الأحياء الحضرية المتخلفة ، وفي عمل مأجور أو عمالة ذاتية ، على الانتظام في نقابات عمالية أو جمعيات أو تعاونيات ، حتى تكون قادرة على حماية نفسها ضد الاستغلال وحتى تستطيع الوصول الى الخدمات الائتمانية والتدريب وغير ذلك من التسهيلات المدرة للدخل .

(م) ينبغي بذل جهود خاصة من جانب الحكومات والوكالات غير الحكومية ، بما في ذلك نقابات العمال ، ومؤسسات التنمية ، والمنظمات أو المؤسسات النسائية ، الخ ، لتدريب الطامنين القائمين بالتعبئة والوسطاء المتخصصين لمساعدة النساء العاملات الفقيرات في تنظيم أنفسهن للحصول على قوة جماعية ، وفي الوصول الى جميع أنواع المساعدة الانمائية والافصاح عن حاجاتهن أمام وكالات التخطيط / تقرير السياسة .

(ن) ينبغي أن تكفل سياسات اصلاح الأراضي واعادة توزيعها ما يلي :

'١' تمتع المرأة بحقوق متساوية أو مشتركة في الأرض ؛

'٢' أن تحظى المرأة بنصيب مستقل لدى منح الخدمات الائتمانية توزيع المعلومات وغير ذلك من المدخلات الخاصة بالتنمية الزراعية .

(س) ينبغي توفير الموارد والتسهيلات لجميع أنواع التدريب المهني للمرأة على المستويين التدريبيين المؤسسي والعملي على السواء .

٤٢ - وأعرب الاجتماع من جديد عن الاهتمام الذى أعرب عنه في خطة العمل العالمية بتحقيق تكافؤ الفرصة للمرأة ، وتوجيه عناية الى المعاملة التي تلقاها العاملات ، وادماج المرأة في القوة العاملة وفق المعايير الدولية المقبولة عن طريق الاعتراف بحقها في العمل وفي المساواة في الأجر ، وحقها في المساواة في العمل وفي الوصول الى فرص العمالة والتدريب .

باء - التعليم

٤٣ - فيما يتعلق بالتعليم ، اوصي بالمبادىء التوجيهية التالية :

(أ) الاطار الشامل

'١' اعترف المؤتمر بأن التعليم يمثل أهم الادوات المتاحة للمرأة لتأمين حصولها على المساواة والرقي والتكامل ؛

'٢' ان أهداف التعليم مشتركة بالنسبة للرجل والمرأة ، وينبغي ألا تعكس تمييزا ، وهو سمة من سمات كثير من النظم الاجتماعية القائمة في المنطقة ؛

'٣' ينبغي للتعليم أن يخدم أهداف التخطيط الوطني الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية ، وأن يعطي أولوية أكبر للمرأة في المناطق الريفية والأحياء الحضرية المتخلفة وغير ذلك من مجموعات المجتمع المتضررة التي يمكن تحديدها .

(ب) مبادىء توجيهية للعمل

'١' التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة

(أ) ينبغي انشاء مراكز حضانة للأطفال :

'١' لتمكين المرأة من الاشتراك في الانشطة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية ؛

'٢' كوسيلة لتقديم الرعاية الصحية والخدمات التغذوية الى الأطفال في فترة السن الحرجة حتى سن الست سنوات ؛

'٣' كوسيلة للوصول الى الأمهات لتمكينهن من فهم الأساليب المحسنة لرعاية الطفل ؛

(ب) ينبغي تشجيع الأطفال على المداومة في مراكز مرحلة ما قبل المدرسة لاعدادهم للدراسة في المرحلة الابتدائية .

'٢' التعليم الرسمي

أ - ينبغي اتخاذ تدابير مخططة لخفض نسبة الانقطاع عن الدراسة بين الفتيات في مستوى المرحلة الابتدائية . ويستلزم هذا توفير حوافز مثل المنح الدراسية ، والأزياء الموحدة المجانية ، والكتب الدراسية المجانية ، ووجبات الظهيرة وتوفير المدرسات حسب الاقتضاء ؛

ب - ينبغي توسيع وتحسين مرافق تعليم الاناث على جميع المستويات حيثما أمكن في مؤسسات التعليم المختلط ، وفي مؤسسات الاناث المستقلة حيثما يلزم ؛

ج - ينبغي بحث المناهج ومواد التعليم بحثا مستفيضا لازالة التحيز الجنسي وتقديم الفتاة والمرأة في صورة نمطية ؛

د - ينبغي اتخاذ تدابير ايجابية لتشجيع الفتيات على القيام بدراسات في المجالات التي كانت تستبعد منها المرأة عادة ، مثل العلم والتكنولوجيا ؛

هـ - ينبغي أن تصبح الساعات المدرسية والعطل والأماكن مرنة حتى يصبح الحضور ملائما .

(٣) التعليم غير الرسمي وتعليم الكبار

أ - ينبغي توسيع نطاق الالمام بالقراءة والكتابة ، بوصفه حقا انسانيا أساسيا ، ليشمل الجميع ، ووضع ترتيبات تتيح للمرأة الاشتراك في برامج محو الأمية اشتراكا فعالا ؛

ب - في جميع برامج تعليم الكبار ، بما فيها حملات محو الامية الوظيفية ، ينبغي بذل جهد لتهيئة الفرص أمام المرأة للترقي الوظيفي والتدريب على المهارات ؛

ج - ينبغي التركيز بصفة خاصة على تنظيم برامج تعليمية غير رسمية وخارجة عن نطاق المدرسة للفتيات ، لضمان تلقيهن تعليما أساسيا يتيح لهن مواصلة التعلم بالمساعدة الذاتية أو الدخول بعد ذلك في سلك التعليم الرسمي ؛

د - ينبغي وضع ترتيبات عن طريق الكلمة المطبوعة وغيرها من وسائط الاعلام لتعزيز مستوى الالمام بالقراءة والكتابة والتعليم الوظيفي ودعمهما والتوسع فيهما .

(٤) المسائل العامة

أ - ينبغي اتخاذ تدابير لاستعراض المناهج الدراسية ومواد التعلم وأساليبه ، حتى يمكن للتعليم أن يؤدي الى ارهاف وعي النساء والفتيات بمركزهن . وينبغي أن تساعد المنظمات النسائية في تعزيز هذا الوعي ؛

ب - في مجال التعليم والتخطيط ، ينبغي تحديد أهداف منفصلة لتعليم المرأة في جميع المراحل ، وينبغي أيضا اعلاء أولوية مناسبة وتخصيص موارد كافية من أجل تحقيق الأهداف المحددة ؛

ج - ينبغي اعادة توجيه الرجال ومقرري السياسة العامة في الأسرة والمجتمع وكذلك الحكومة لتشجيع الفتيات والنساء على الاشتراك في البرامج التعليمية المختلفة ؛

د - ينبغي منح المرأة فرصا للمشاركة على مستويي تقرير السياسة واتخاذ القرارات فيما يتعلق بتخطيط تعليم المرأة على جميع المستويات ؛

هـ — ينبغي أن يكون التعليم والتدريب ، بما في ذلك التدريب في المواضيع العلمية والتقنية للمرأة ، موجها نحو العمل ، على نحو ما يتم مع الرجل ، وذلك حتى تتمكن المرأة من التقدم الى مرحلة الاعتماد الاقتصادي على الذات ؛

و — ينبغي ادراج عناصر الرعاية الصحية والتعليم التغذوي والسكاني بما في ذلك تنظيم الاسرة حسب الاقتضاء ، في المناهج الدراسية للرجل والمرأة على حد سواء ؛

ز — ينبغي أن تقترن الأنشطة المدرة للدخل بتعليم وبرامج عن التسويق والادارة خاصة بالمستهلكين .

جيم — الصحة

٤٤ — أوصي في ميدان الصحة بالمبادئ التوجيهية التالية :

(أ) ينبغي أن تصبح خدمات تنظيم الأسرة أهدافا رئيسية ، وينبغي تحديد الأهداف الفرعية ، وجعل مجموعة كاملة من الخدمات في متناول اليد ، وخاصة للفقراء من الرجال والنساء .

(ب) ينبغي اقامة برامج تغذوية خاصة لمكافحة فقر الدم التغذوي الذي تعاني منه في العادة العوامل والمرضعات اللاتي يعشن في أحوال تغذوية سيئة بسبب الفقر .

(ج) ينبغي التركيز تركيزا كبيرا على تحسين برامج المياه والاصحاح التي تضطلع بها مؤسسات الحكومة وكذلك على برامج تنم عن طريق المساعدة الذاتية في القرى ، على أن تكون المرأة هي المحرك الرئيسي لتلك البرامج .

(د) ينبغي توفير أنواع مختلفة من الدراسات التدريبية للمرأة الريفية ، توجه نحو الوقاية من المرض ونحو المساعدة الذاتية فيما يتعلق بالتدابير الصحية . وينبغي أن تحدد البرامج الصحية الحكومية أهدافا لاشراك المرأة في الأدوار القيادية في مختلف جوانب تقديم الرعاية الصحية .

(هـ) ينبغي العمل على اقامة نظام للرعاية الصحية الريفية يستخدم أفرقة متنقلة وعاملين في مجال الصحة القروية (وخاصة القرويات الراشدات المدربات بوصفهن عاملات في مجال صحة المجتمعات المحلية) وذلك من أجل امكان توصيل الخدمات الى بيوت السكان الريفيين .

(و) ينبغي توجيه أولوية عالية الى تعليم كل النساء ، الريفيات منهن والحضريات ، في مجالات الرعاية الصحية للأم والطفل ، وتنظيم الأسرة ، وتحسين الحالة التغذوية للأسرة ، وتحسين الاصحاح البيئي ، على أن تدرج هذه المواضيع في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية .

(ز) بالنظر الى تزايد عدد الاناث اللائي يعملن في الصناعات الكثيفة الاستخدام للاناث مثل صناعات النسيج والالكترونيات ، وكذلك الاناث العاملات في قطاعي التشييد والخدمات ، ينبغي تكريس اهتمام خاص الى صحة المرأة العاملة في مثل هذه المهن .

خامسا ـ توصيات مقدمة الى الأمم المتحدة ، وهيئات الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة

٤٥ ـ قدمت الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة بيانات موجزة تتعلق بعملها ، بما في ذلك برامجها التي تستهدف تحقيق ادماج المرأة في التنمية .

٤٦ ـ وقد أحاط الاجتماع علما بتلك البيانات وكذلك بالورقات الاساسية التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بعملها ومواردها وبرامجها التي تستهدف تحقيق ادماج المرأة في التنمية . وأحاط الاجتماع علما أيضا بدعوة الحكومات الى تلك الهيئات والوكالات لأن تستخدم الموارد والخبرة الفنية والتسهيلات والمساعدة المتاحة في بلدانها استخداما أكمل لتحقيق تنمية المرأة .

٤٧ ـ وكذلك أثنى الاجتماع على مساهمة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال تنمية المرأة وحثّ على أن تضطلع تلك الهيئات والوكالات المتخصصة ، حسب الاقتضاء وما لم تكن قامت بعد بذلك ، ببرامج وسياسات عالمية واقليمية من أجل المرأة .

ألف ـ توصيات مقدمة الى الأمم المتحدة

٤٨ ـ ان الاجتماع :

(أ) رجا من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقرير المؤتمر التحضيرى الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية ، الى المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة عام ١٩٨٠ ؛

(ب) أوصى ببذل جهود ترمي الى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية ، وشدد على ضرورة تمويل برامج للمرأة من الميزانية العادية للأمم المتحدة . ذلك أن هذا المجال لم يستغل الاستغلال الكافي حتى الآن ؛

(ج) رأى أن عقد مؤتمر عالمي للمرأة في عام ١٩٨٥ قد يكون مفيدا ، في آخر سنة من سنوات عقد الأمم المتحدة ، لاستعراض تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر المكسيك في عام ١٩٧٥ ؛

(د) حثّ بقوة ، بالنظر الى أن أكثر من نصف سكان العالم ، ومن ثم أكثر من نصف نساء العالم ، يقطنون منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، على ان ينظر صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة في أن يزيد تدريجيا حصة المنطقة في الصندوق ، لتمكين البلدان الأعضاء من الشروع في اقامة وتنفيذ مشاريع ذات أولوية عالية موجهة وجهة عملية ترمي الى ادماج المرأة في عملية التنمية ، وخاصة المرأة الريفية التي تتعاظم حاجتها أكثر من غيرها .

باء ـ توصيات مقدمة الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤٩ ـ ان الاجتماع :

(أ) رجا من المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن يعرض على اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين توصيات المؤتمر ، كي تقوم بأعمال المتابعة اللازمة على الصعيد الاقليمي ، وحث الاعضاء على تنفيذ توصيات المؤتمر على الصعيد الوطني ، وطلب من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تقدم المساعدة الى الحكومات عند طلبها ذلك ؛

(ب) أوصى بأن يكون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فرقة عمل مشتركة بين الشُعب ، على غرار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تعمل على مستوى المقر ؛

(ج) أوصى بتعزيز وحدة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعزيزا وافيا حتى يمكنها الاضطلاع بمهامها الهامة على نحو يتسم بالكفاءة ؛

(د) أوصى بتعزيز الموارد المحدودة الحالية لأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، الخاصة بدعم الأنشطة المتصلة باندماج المرأة في عملية التنمية ، وذلك لتمكين الامانة من مساعدة البلدان الاعضاء في تنفيذ خطة العمل العالمية للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة ؛

(هـ) أوصى بأن تنعكس نتائج المؤتمر على نحو واف في اعداد الاسهام الاقليمي في الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات ؛

(و) أوصى بأن تتخذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ضمانات كانية ، في المركز المتكامل الجديد : مركز تنمية آسيا والمحيط الهادئ ، لتأمين وجود هوية تنظيمية خاصة لمجال البرنامج المتصل بشؤون المرأة عن طريق ضمان رصد اعتمادات كافية ؛

(ز) لاحظ انه ينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تتخذ تدابير لانشاء مركز تنسيق ومركز معلومات لتبادل الخبرة والمواد ؛

(ح) لاحظ أيضا أهمية تنمية البلدان الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ . ورأى المؤتمر انه قد يلزم اتخاذ تدابير خاصة ترمي الى تهيئة الفرصة للبلدان النامية بالمنطقة ، من أعضاء وأعضاء مرتبطين ، كيما تعرب عن آرائها بشأن المسائل التي تتصل بها اتصالا خاصا ، وذلك حتى يمكن أخذ مصالحها أخذا كاملا في الاعتبار في التقرير النهائي للمؤتمر وعند النظر في تقديم اقتراحات الى المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، عام ١٩٨٠ ؛

(ط) لذلك أوصى بالنظر ، بالتشاور مع حكومات البلدان المعنية ، في ايجاد الوسائل لتهيئة فرصة أمام بلدان جنوب المحيط الهادئ الجزرية كيما تبدي آراءها بشأن المسائل ذات الاهمية بالنسبة لها وفيما يتصل بمواضيع المؤتمر . ومن الوسائل الممكنة لذلك قيام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالدعوة الى اجتماع تحضيري خاص ، في أقرب وقت ممكن وفي بحر الشهور القليلة القادمة ، لبلدان جنوب المحيط الهادئ الأعضاء والأعضاء المرتبطين في اللجنة ، يعقد في بلد نام من بلدان جنوب المحيط الهادئ . ويستهدف هذا المؤتمر توفير محفل يمكن فيه لتلك البلدان أن تنظر في تقرير أعمال هذا المؤتمر بهدف تقديم ملاحظات اضافية بشأن المسائل المتصلة اتصالا خاصا بتلك البلدان ، فضلا عن اقتراحات لينظر فيها المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، عام ١٩٨٠ ؛

(ى) حثّ على قيام الأمم المتحدة بتوفير اعتمادات اضافية عند اللزوم لذلك الغرض .

جيم - توصيات مقدمة الى هيئات الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة

٥٠ - وفقا لذلك ،فان الاجتماع قد حثّ على ما يلي :

(أ) أن تنظر المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وسائر هيئات الأمم المتحدة في انشاء وحدات في منظماتها ، حسب الاقتضاء ، اذا لم تكن قد أنشأت هذه الوحدات بالفعل ، وذلك لكفالة ادماج المرأة في التنمية . وينبغي تزويد هذه الوحدات بالموظفين والمعدات على نحو واف ، مع دعم كاف في مجال الميزانية ؛

(ب) أن تنظر تلك الوكالات في اعداد مبادئ توجيهية ترمي الى تأمين قيام جميع المشاريع والبرامج ، في مرحلة وضعها ، بمراعاة الأثر المحتمل لجميع البرامج على المرأة ، وذلك ضمانا لعودة أقصى حد من الفوائد على المرأة ؛

(ج) أن تضطلع تلك الوكالات والهيئات بدراسة عن النساء اللائي يعملن حاليا في مقارها وعلى الأصعدة الميدانية ، بهدف زيادة عددهن في تلك الأصعدة ، وضمان ادماجهن بالكامل في عملية اتخاذ القرارات ؛

(د) أن تقوم منظمة الصحة العالمية بما يلي : (أ) البدء في جمع بيانات عن الحالة الصحية للمرأة ، وبيانات موزعة حسب الجنس عن الاستفادة من الخدمات الصحية ، (ب) واستعراض برامجها بغية التركيز بصورة أشد على البرامج المخصصة للمرأة .

٥١ - واحاط الاجتماع علما كذلك بالتوصيات التالية التي اعتمدت في اجتماع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لفريق الخبراء الاستشارى لآسيا وأوقيانوسيا لتكافؤ الفرص التعليمية أمام الفتاة والمرأة ، المعقود في بانكوك في الفترة من ١ الى ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ :

(أ) ينبغي دعم البرامج والسياسات الوطنية بمساعدة خارجية ؛

(ب) ينبغي تعزيز الاتفاقيات الدولية التي تستهدف رفع شأن نوعية الحياة أمام الفتاة والمرأة ؛

(ج) ينبغي قيام الوكالات الدولية بتعزيز تبادل الخبرة بين البلدان ؛

(د) وضع احتياجات الفتاة والمرأة في الاعتبار عند اعداد جميع برامج وكالات الأمم المتحدة ؛

(هـ) ينبغي أن ينظر البرنامج الآسيوى للابتكار التعليمي لاغراض التنمية في المشاكل التعليمية التي تواجه الفتاة والمرأة ؛

(و) أن ينظم البرنامج الآسيوى للابتكار التعليمي لأغراض التنمية حلقة تدريبية لمديرى دراسات المرأة . وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية التي تشترك في أنشطة تستهدف تعزيز مركز الفتاة والمرأة ومساعدتها على معالجة المشاكل التعليمية .

سادسا - توصيات عامة مقدمة الى حكومات المنطقة

٥٢ - تحثّ الحكومات على القيام بما يلي على وجه الأولوية العليا :

(أ) اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ المقترحات العملية التي اعتمدت في المؤتمر التحضيري الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛

(ب) اعتماد استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية لتنفيذ تلك التدابير في اطار سياسات التنمية الشاملة ؛

(ج) وضع أهداف محددة يتعين انجازها بنهاية العقد ، فضلا عن أهداف لفترة الأجل تتجاوز فترة العقد ، وذلك الى حين انجاز الأهداف الثلاثية بالكامل ؛

(د) الاضطلاع باستعراض وتقييم منتظمين للتقدم المحرز على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية .

سابعا - اعتماد التقرير

٥٣ - اعتمد تقرير الاجتماع في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ .

- - - - -